جمهورية مصر العربية

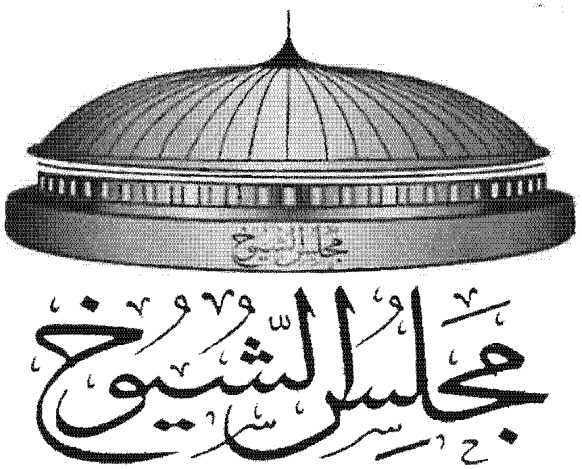

مجلس الشيوخ

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الثاني

تقرير

لجنة التعليم والبحث العلمي

والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

عن

الاقتراح برغبة المقدم من النائب/ محمود تركي

بشأن

تطوير وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لمنظومة التعليم الخاصة بأبنائنا الدارسين بالخارج

فبراير ٢٠٢٢

جمهورية مصر العربية

مجلس الشيوخ

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الثاني

تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن الاقتراح برغبة المقدم من النائب/ محمود تركي، بشأن تطوير وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لمنظومة التعليم الخاصة بأبنائنا الدارسين بالخارج

السيد المستشار/ رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة وبعد..

أتشـرف بأن أقدم لسـيادتكم، رفق هذا، تقرير اللجنة عن الاقتراح برغبة المقدم من النائب/ محمود تركي، بشأن "**تطوير وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لمنظومة التعليم الخاصة بأبنائنا الدارسـين بالخارج**"، وذلك إعمالاً لنص المادة (١١٥) من اللائحة الداخلية للمجلس، واللجنة ترى أنه في حال الموافقة إحالة التقرير إلى الدكتور/ وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، لاتخاذ ما يلزم بشأن تنفيذ ما به من توصيات.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس اللجنة

تحريراً في /٢٠٢٢/٢

د/ محمد نبيل دعبس

أحال السيد المستشار رئيس المجلس بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٤ إلى لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الاقتراح برغبة المقدم من النائب/ محمود تركي، بشأن "تطوير وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لمنظومة التعليم الخاصة بأبنائنا الدارسين بالخارج"، وذلك لبحثه ودراسته وإعداد تقرير عنه يُعرض على المجلس.

وقد عقدت اللجنة اجتماعاً لنظره بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٦ برئاسة السيد اللواء الدكتور/ أحمد البدري وكيل اللجنة، وحضره السادة أعضاء اللجنة.

كما حضر الاجتماع ممثلاً عن الحكومة السادة:

عن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني:

- الأستاذ الدكتور/ أحمد ضاهر نائب الوزير لشئون تكنولوجيا المعلومات

عن وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج:

- السفير/ عمرو عباس مساعد الوزير لشئون الجاليات

وقد أطلعت اللجنة على الاقتراح برغبة المقدم ومذكرته الإيضاحية، واستعادت نظر أحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس.

وبعد أن استمعت اللجنة إلى ما أدلى به السادة ممثلي الحكومة من إيضاحات، ومناقشات السادة النواب.

تعرض اللجنة تقريرها على النحو التالي:

مقدمة.

أولاً: موضوع الاقتراح برغبة المعروض.

ثانياً: رأى السادة ممثلي الحكومة.

ثالثاً: رأى السادة الأعضاء.

رابعا: توصيات اللجنة.

مقدمة:

تولي القيادة السياسية اهتماماً بالغاً بتعزيز قيم الانتماء والمواطنة والارتقاء بالمستوى الفكري والثقافي والتعليمي للمواطنين بالداخل والخارج، ونتيجة لتواجد أبنائنا من الطلاب المصريين بالخارج وتعرضهم لثقافات مختلفة، يحدث عند البعض منهم اغتراب فكري، يؤثر أحياناً على أفكارهم وتوجهاتهم، من إعمالًا للفقرة الأولي للمادة ٨٨ من دستور ٢٠١٤ المعدل والتي تنص على أن "تلتزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم، وكفالة حقوقهم وحرياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن.

لذا يسعى الاقتراح المقدم إلى ربط الطلاب المصريين المتواجدين بالخارج بوطنهم، وتعزيز روح الانتماء لديهم من خلال إتاحة الفرصة لهؤلاء الطلبة لدراسة المناهج المصرية، وبصفة خاصة مادتي التاريخ والجغرافيا وتأهيلهم للقبول بالمدارس والجامعات المصرية، والاستفادة من توجه الدولة للتحول الرقمي والتعليم الالكتروني في مد منظومة التعليم المصري للخارج، ووضع نظام للامتحانات، ونماذج اختبارات بآلية مؤمنة لاعتماد النتائج، وتيسير إجراءات التقدم للمدارس المصرية، ومعادلة الشهادات الحاصلين عليها من الخارج، خاصة وأن مشكلة هؤلاء الدارسين هي عدم تمكنهم من الالتحاق بالدول الأجنبية التي يدرسون بها لاستكمال دراساتهم العليا.

أولاً: موضوع الاقتراح برغبة المعروض:

تضمن الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب/ محمود تركي، ما يلي:

الطلاب المصريون الدارسون بالخارج هم سفراء مصر بالدول المتواجدين بها ويعبرون عن قيم ورؤية الدولة المصرية، ومن الهام أن نضع أولوية لسفرائنا بالخارج فهم كوادر وكنوز بشرية تنفتح على العالم وعلى ثقافات مختلفة بخبرات مختلفة وكيفية الاستفادة بهذه الخبرات في الدولة المصرية. يتعرض المواطن المصري المقيم بالخارج للاغتراب الفكري والذي يمكن أن يمثل تهديد للأمن القومي المصري لذا يجب متابعة المصريين بالخارج وما يستقيه من أفكار للحفاظ على الهوية الفكرية المصرية والانتماء الوطني.

إن المرحلة التعليمية من أهم المراحل التي يتشكل بها وعي الفرد والذي بدوره يؤثر في أسرته فالحديث ليس عن الطالب فقط بل الحديث موصول للأسر المصرية ككل. فيحق للطلاب المصريين بالخارج أن يدرسوا المناهج المصرية وخاصة المواد الداعمة للهوية المصرية، ومن نماذج المدارس المصرية بالخارج مدارس المسار المصري والتي يحرص المصريين بالخارج على الالتحاق بها أو الالتحاق بمدارس دولة المقر ويدرس مواد غير مصرية فيتعرض الطلاب المصريين الدارسين بالخارج إلى صدمة نفسية وفكرية عند التحاقهم بالتعليم الجامعي بمصر نتيجة لدراستهم لكافة المراحل التعليمية بالخارج ونتيجة لتعرضهم لفكر مختلف وعادات مختلفة.

من التحديات أيضاً التي تواجهنا وجود دول تمنع إنشاء مدارس مصرية بها على الرغم من أن القانون يسمح بإنشاء المدارس المصرية والقرار الوزاري الذي سمح بإنشاء مدارس مصرية نص على "إذا رغب أحد المستثمرين" بإنشاء مدارس فيتم إبلاغه بالاشتراطات وموافقة وزارة الخارجية المصرية ووزارة الخارجية بدولة المقر ووزارة التربية والتعليم على إنشاء مدرسة مصرية، فلماذا لا تسعى الدولة لإنشاء مدارس بدول الخارج.

كما أن هناك صعوبات وإجراءات معقدة كثيرة تواجه أولياء الأمور عند تقدمهم لأبنائهم للالتحاق بمدارس المسار المصري ودراسة المنهج المصري، حيث يعاني أولياء الأمور بالخارج من عدة مشكلات منها تأخر فتح البوابات الإلكترونية للتسجيل ومشاكل الشهر العقاري والتوثيق، كما أن ظروف جائحة كورونا أدت لصعوبات كبيرة في تنقلات الطلاب ويجب مد يد المساعدة والعون لهم وإعادة صياغة الإجراءات ومراجعتها للتسهيل على المصريين دراسة المناهج المصرية، كما توجد مشكلة أخرى لدى قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم حيث يتم شحن الكتب الدراسية إلى الدول المختلفة بتكلفة مرتفعة والتي يتحملها ولي الأمر في النهاية وتصل متأخرة، كما أن نظام الامتحانات يجب تأمينه خاصة في ظل جائحة كورونا ويجب على الوزارة أن تجد حلول لتأدية الامتحانات بشكل آمن.

والنقطة الهامة والتي يجب الاهتمام بها وهى أنه يجب على الوزارة أن تسيطر على المتحدثين باسم الوزارة بالخارج، فالطلاب لا يجدون من يتحدثوا إليه ومنهم من تعرض لحالات ابتزاز ويجب مراجعة هذا الأمر، ويجب اعتماد أسماء معينة من وزارة الخارجية ووزارة الدولة للهجرة ووزارة التربية والتعليم للتحدث في شئون التعليم والاستماع لمشكلات أبناءنا بالخارج.

<u>لذا اقترح:</u>

- هناك الكثير من المنصات الالكترونية والتي تتحدث باسم وزارة التربية والتعليم ولا يعلم ولي الأمر أيها معتمد ليقوم بالتسجيل فيها، لذا نريد إنشاء منصة الكترونية تفاعلية لتقديم الخدمات متكاملة لما تقدمه وزارة التربية والتعليم لأبنائنا بالخارج مثل التواصل مع أولياء الأمور الإجراءات والأوراق المطلوبة للتسجيل ونماذج الامتحانات ولدينا تصور عن ما يجب أن يتضمنه محتوى المنصة من خلال التحليل ودراسة ورصد المشاكل وحل مشكلة إرسال أوراق الامتحانات عن طريق البريد مما يعرضها للتأخر أو الضياع وأحياناً تصل بعد انقضاء موعد تقديم الأوراق ومنصة لشرح الدروس.
- ضرورة السعي نحو تطوير منظومة قبول الدارسين في الخارج وجذب أكبر عدد من الأبناء لدراسة المناهج المصرية.
- تمكين هؤلاء الدارسين من دراسة المناهج المصرية مع التركيز على المواد الداعمة للهوية المصرية.

- احتواء هؤلاء الطلبة لضمان عدم تعرضهم لصدمة نفسية أو فكرية عند عودتهم والتحاقهم بالتعليم الجامعي بمصر نتيجة اختلاف المناهج العلمية بهذه الدول عن مصر، فضلاً عن اختلاف العادات والتقاليد والثقافات.

ثانياً: رأى السادة ممثلي الحكومة:

أوضح السيد ممثل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ما يلي:

- الاقتراح يتماشى مع توجهات الوزارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية كالتأكيد على الهوية المصرية وربط الطلاب المصريين بالخارج بوطنهم.
- تم تطبيق التحصيل الإلكتروني للمصروفات وتسعى الوزارة إلى إنشاء مدرسة إلكترونية.
- السعي نحو التوسع في إنشاء مدارس أو مراكز داخل الدول لتقديم الخدمات التعليمية.
- إتاحة منصة تعليمية رسمية خاصة بوزارة التربية والتعليم يحتاج لحماية تشريعية حتى لا تختلط مع المنصات الغير رسمية والتي تنتحل صفة الوزارة.

أكد السيد ممثل وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج لشئون الجاليات ما يلي:

- تتواصل الوزارة بشكل مستمر مع أبناء الجيلين الثاني والثالث من سن ١٦، ١٧ سنة من الطلبة المصريين بالخارج وتعمل على الاستماع لمشاكلهم وحلها.
- توجد منصة رسمية بإسم "**منصة شباب الدارسين بالخارج**" وهي منصة فعالة بالتنسيق مع وزارتي التربية التعليم والتعليم الفني والتعليم العالي والبحث العلمي خاصة بالدارسين بالخارج تعمل على حل المشكلات التعليمية الخاصة بهم قدر الإمكان.
- تنظم الوزارة رحلات لمصر مع عقد دورات تثقيفية وتوقع بروتوكولات مع منظمات مختلفة كل ذلك بهدف تثقيف الطلبة المصريين بالخارج وتعريفهم بوطنهم.
- توجد مدارس مصرية بالدول المختلفة تعمل على تدريس المناهج المصرية إلا أنها غير كافية ولا تتناسب مع حجم الجالية المصرية في بعض الدول.

ثالثاً: رأى السادة الأعضاء:

أثار السادة الأعضاء بعض المشكلات ذات الصلة ومقترحات الحلول لها وهي:

- يواجه معظم الدارسين بالخارج صعوبة في التكيف مع المناهج المصرية لدى عودتهم خاصة اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا.

- يواجهون كذلك صعوبات في إجراءات معادلة الشهادات الحاصلين عليها من الخارج، فضلاً عن تعرض البعض منهم للدراسة بجامعات غير معتمدة في مصر مما يؤثر على مستقبلهم العلمي.
- عدم وجود مدارس مصرية في بعض الدول، ودول أخرى لا تسمح بإنشاء أكثر من مدرسة مصرية واحدة والتي غالباً ما توجد في عاصمة الدولة بما لا يتناسب مع حجم الجالية المصرية بها.
- عدم وجود حصر حقيقي لأعداد الطلبة المصريين الذين يدرسون بالخارج.
- حتى الآن لا توجد منصة إلكترونية مميكنة خاصة بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي للتواصل مع الدارسين بالخارج مما أدى إلى تعدد المنصات الإلكترونية التي تدعي التحدث باسم الوزارتين ومما يعرض الطلاب وذويهم للبلبلة والابتزاز.
- المكاتب الثقافية المصرية في الخارج كانت تتولى تسجيل الطلبة الراغبين في دخول الامتحانات ثم يتم شحن أوراق الإجابة لتصحيحها في مصر، ثم يلتحق الطلاب بالجامعات الحكومية أو الخاصة حسب المجموع بنسب محدودة ومعروفه، ويجري حالياً النظر في إنشاء منصة إلكترونية معتمدة لأداء الامتحانات من خلالها.
- المصريون الدارسون بالخارج منهم من يدرس بالنظام التعليمي للدولة المتواجدون بها، ومنهم من يدرس وفق النظام التعليمي المصري، والمقترح المعروض يستهدف المنصة الإلكترونية من أجل المصريين الدارسين بالخارج وفق النظام المصري حيث يواجهون تحديات كبيرة سواء في طريقة التدريس بالمدارس المخصصة لذلك أو عدم وجود مدرسين بجانب عدم توافر الكتب المدرسية في أحيان كثيرة وأيضاً آليات الامتحانات التي تجرى في السفارات المختلفة.
- التعاطي الإلكتروني مع هذه التحديات – خطوة في محلها – وقد تكون السبيل الفاعل نحو ترجمة رؤية الدولة المصرية بشأن التعليم عن بعد (الأونلاين) الذي تسعى لتطبيقه في الداخل المصري، سواء الدراسة عن بعد أو الامتحانات والاختبارات عن بعد أيضا، وكذلك اعتماد النتيجة.
- على مستوى توفير الكتب المدرسية وآليات الشرح والتدريس أون لاين، عملت الحكومة على تطبيقه بشكل فعال بالداخل المصري حيث توفر وزارة التربية والتعليم العديد من المنصات الإلكترونية التابعة مثل "حصص مصر" وقناة "مدرستنا"، وتتحدث الوزارة عنها بشكل يومي وحاولت أيضاً إجراء الامتحانات بشكل إلكتروني، إلا أن إشكاليات البنية التحتية التكنولوجية هي العائق في التطبيق الفعال لها ومن ثم تكون إشكاليات سقوط السيستم سببا لاستمرار الامتحانات بشكل ورقي.
- تطبيق منظومة إلكترونية متكاملة للطلاب المصريين بالخارج وفق النظام المصري بـ "سيستم متطور" من شأنه أن يواجه كل التحديات التي تقابلهم على كافة المستويات، ولكن لابد له من نظام رقابي منضبط من خلاله يتم تحقيق اليوم الدراسي للطلاب بشكل إلكتروني يحقق حضورهم

وغيابهم وأيضا تفاعلهم مع المواد الدراسية التي يتم تدريسها لهم، بجانب عمل اختبارات شهرية ونصف سنوية ونهائية بالتوازي مع ما يتم بالداخل المصري حرصا على المساواة بين الجميع.

رابعاً: توصيات اللجنة:

- الإسراع في إطلاق المنصة الإلكترونية المزمع إنشائها من قبل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تتضمن ما يلي:

- يكون الاشتراك بالمنصة بموجب استمارة إلكترونية يتم استيفائها بواسطة الطلبة وأولياء أمورهم، مما يسهم في رصد أعداد الدارسين سواء المقيدين بشكل دائم أو لفترة مؤقتة وبيان السنوات الدراسية الملتحقين بها، مع تيسير إجراءات التسجيل وسداد المصروفات المقررة من الوزارة.
- تغذية المنصة بالمقررات المصرية الخاصة بكل سنة دراسية بالإضافة إلى مكتبة إلكترونية.
- تعليمهم اللغة العربية لتنمية المهارات اللغوية لدى الأبناء المصريين بالخارج من اجل تعميق الهوية المصرية وتحقيقا للمبادرة الرئاسية "اتكلم عربي".
- إيجاد آلية إلكترونية من خلال تلك المنصة تسمح بالدراسة التفاعلية للمناهج المصرية للطلبة لكل سنة دراسية لتكون مدرسة إلكترونية، عوضاً عن إنشاء مدارس بالدول الأجنبية وخاصة في ظل جائحة كورونا، ووضع جدول مُعلن بساعات محددة لكل مادة، مع السماح للطلبة بطرح الأسئلة على أن يقوم بالرد عليها معلمون متخصصون في مختلف المواد.
- يستفيد من هذه المنصة الإلكترونية من يريد اجتياز الامتحانات الرسمية والحصول على شهادة بهدف العودة للوطن واستكمال الدراسة بالمدارس المصرية، أو المقيمون بالخارج ممن يرغبون في التواصل مع الوطن والحفاظ على الهوية المصرية من خلال دراسة اللغة العربية والمواد الاجتماعية على وجه الخصوص، حتي لا نخلق فجوة بين المصريين المقيمين في الخارج والوطن الأم .
- يتم وضع نماذج امتحانات على المنصة الإلكترونية بصفة دورية يقوم الدارسون بحلها، على أن يتم وضع الإجابات بعد عدة أيام، ليقوم كل دارس (بمعاونة أولياء الأمور) بالتصحيح وتقييم المستوى.
- إعداد دليل تعليمي للآباء والأمهات بالخارج و تخصيص جزء من المنصة الإلكترونية لإرشاد أولياء الأمور عن الطرق المثلى لدعم أبنائهم ومساندتهم لمواصلة دراستهم وتثقيفهم.
- التنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإيجاد آلية إلكترونية مؤمنة ومحكمة تمكن الطلبة بالخارج من اجتياز الامتحانات بالشهادات العامة وبخاصة الثانوية العامة.

- إخطار كافة السفارات والقنصليات المصرية وكذا مديريات التربية والتعليم والجامعات المصرية بآليات تلك المنصة والخدمات الإلكترونية التي تقدمها، مع تبصير المواطنين بها من خلال وسائل الإعلام.
- عمل حصر شامل لكافة الجامعات المعتمدة التي يمكن للدارسين بالخارج الالتحاق بها ومعادلة الشهادات الحاصلين عليها بمصر، والتحذير من الالتحاق بالجامعات غير المعتمدة.
- ضرورة أن تشمل المنظومة الجديدة الطلاب المصريين الذين يمتحنون في السفارة ولا يلتحقون بمدارس ويمتحنون الترمين معا، والطلبة الذين يدخلون مدارس خاصة تدرس المنهج المصري وتسمي مدارس المسار المصري خارج مصر، حيث أن هذه الفئة تمتحن في نفس مواعيد امتحان الطلبة المصريين في مصر، وبالتالي لابد من توحيد الإجراءات والمساواة بين الجميع في توقيتات موحدة بشكل إلكتروني.

والأمر مرفوع لسيادتكم للتفضل بالتنبيه باتخاذ اللازم في هذا الشأن،،،

رئيس اللجنة

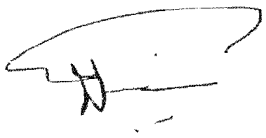

د/ محمد نبيل دعبس

النائب
محمود تركي
عضو مجلس الشيوخ
تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين
حزب النور

التاريخ: ٧ / ١٢ / ٢٠٢١

السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق

رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة وبعد ،،،

استنادا للمادة ١٣٣ من الدستور واعمالا لنص المادة ١١٣ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ يطيب لي التقدم لسيادتكم بطلب اقتراح برغبة موجه الى:

السيد الدكتور / طارق شوقي (وزير التربية والتعليم)

السيد السفير / سامح شكري (وزير الخارجية)

السيدة السفيرة / نبيلة مكرم (وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين في الخارج)

بـــشـــأن

تطوير وزارة التربية والتعليم لمنظومة التعليم الخاصة بأبنائنا الدارسين في الخارج لتتواكب مع خطة الدولة المصرية ورؤية مصر ٢٠٣٠ في التحول الرقمي والحوكمة وتخفيفا للكثير من الأعباء سواء على الطلاب وأولياء الأمور وكذلك الوزارة وتدعيما لدور الدولة في ربط وتعزيز الانتماء لكافة أفراد المجتمع سواء في الداخل أو في الخارج

مرفق طيه: المذكرة التوضيحية للاقتراح

خالص شكري وموفري احترامي لاهتمامكم ورعايتكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

النائب / محمود تركي

عضو لجنة الشئون الدستورية والتشريعية

عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين

النائب/ محمود تركي
عضو مجلس الشيوخ
عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين
رقم ٢٤٧

١٤ شارع فؤاد سراج الدين، جاردن سيتي، القاهرة
٠١٠٠٧٣٤٧٧٧٢
٠٢٢٧٩٠٠٩٠٠
Mahmoud.turky@senate.eg

النائب
محمود تركي
عضو مجلس الشيوخ
تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين
حزب النور

المذكرة الايضاحية

نظرا لما توليه القيادة السياسية من اهتمام بالغ في طريقها لبناء جمهورية جديدة، والسعي لحياة كريمة للمصريين والارتقاء بمستوى التعليم بكافة مراحله، وبناء الإنسان المصري، وجهود الوزارة على مدار السنوات الماضية في ربط أبنائنا في كل دول العالم بوطنهم الأم مصر، باعتبارهم سفراء لمصر في الخارج والسعي في دمج المصريين بالخارج بمختلف شرائحهم في كافة المشروعات القومية المصرية، وتعزيز روح الانتماء الوطني لديهم، لذا كان من المهم السعي في تطوير منظومة قبول الدارسين في الخارج وجذب أكبر عدد من الأبناء لدراسة المناهج المصرية وخصوصا مواد التاريخ والجغرافيا والتي تشكل الوعي وتعزز من روح الانتماء للوطن والتي من خلالها يمكن للطالب في حال عودة الطالب في أي وقت إلى أرض الوطن الالتحاق بالمدارس المصرية مباشرة.

ومع توجه الدولة بكافة قطاعاتها المختلفة في التوجه نحو التحول الرقمي وميكنة الخدمات لاسيما سعي وزارة التربية والتعليم بتوفير وسائل التعليم الإلكتروني باستخدام التابلت في المدارس وخصوصا مع بداية جائحة كورونا وتأثيرها على المجتمعات وخصوصا مجتمع التعليم والتي فرضت علينا تغيير النظرة إلى تكنولوجيا التعليم من أنها مجرد وسيلة يستحسن توفيرها وجعلت منها ضرورة لابد منها للاستفادة من مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم لمواجهة انقطاع الدراسة لدى أبنائنا في الخارج وضمان استمرارية التعليم خلال الأزمات المحتملة

ومع التأمل في الواقع الحالي نجد بعض التحديات التي تواجه أبنائنا الدارسين في الخارج والتي تتمثل في الآتي:

- ما يواجه أغلب الطلاب الدارسين بالخارج من عدم تمكنهم من استكمال التعليم في المرحلة الجامعية في بعض الدول حتى لو درسوا مناهج الدولة المقيمين بها.

مقترح الحل:-

السعي نحو منظومة تعليمية شاملة لكل أبنائنا الدارسين في الخارج تشمل كافة إجراءات التقديم والمناهج التعليمية وشروحها ونماذج اختبارات إلكترونية واعتماد النتيجة إلكترونيا.

وهذا لتتواكب مع خطة الدولة المصرية في التحول الرقمي والحكومة وتخفيفا للكثير من الأعباء سواء على الطلاب وأولياء الأمور وكذلك الوزارة.

لذا ارجو إحالة الاقتراح برغبة إلي لجنة التعليم والبحث العلمي، حيث أن الموضوع يعتبر هام وعاجل.

خالص شكري وموفري احترامي لاهتمامكم ورعايتكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام,,,

النائب / محمود تركي

عضو لجنة الشئون الدستورية والتشريعية

عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين

النائب/ محمود تركي
عضو مجلس الشيوخ
عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين

١٤ شارع فؤاد سراج الدين، جاردن سيتي، القاهرة
٠١٠٠٧٣٤٧٧٧٢
٠٢٢٧٩٠٠٩٠٠
Mahmoud.turky@senate.eg